جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

الرئيس الأمريكي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية

رائد ارحيم محمد *
جامعة القادسية/ كلية التربية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/2/26
تاريخ التعديل : ------
قبول النشر: 2019 /4/22
متوفر على النت:2019/9/5

الكلمات المفتاحية :
الرئيس الامريكي
جامعة القادسية
كلية التربية

الملخص

السياسة الخارجية لاي دولة تستند الى اعتبارات وتوجه علاقاتها مع الدول الاخرى. وبالتالي فان الإداء السلوكي للسياسة الخارجية تتضمن مجموعة من الوسائل والغايات والاهداف التي تلعب دوراً حاسماً فالرئاسة الامريكيةأهم مؤسسة لصنع السياسات والقرارات الامريكية ووضع الاستراتيجيات بعتبار صانع القرار الرئيس من خلال ممارسة الصلاحيات الدستورية.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

تعد السياسة الخارجية الأمريكية من بين المواضيع الأكثر إثارة للجدل والاهتمام في العالم المعاصر، ويعود السبب في ذلك إلى العديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها استمرار الولايات المتحدة كقوة عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الند الموازن الوحيد، لنفوذ الولايات المتحدة في النظام الدولي .

والسياسة الخارجية لأي دولة تستند إلى اعتبارات توجه علاقاتها مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن الأداء السلوكي للسياسة الخارجية لابد أن يتضمن بالضرورة مجموعة من الوسائل والأهداف والغايات التي تلعب دوراً حاسماً في تحديد الكيفية التي يتم التعامل وفقاً لها مع الأطراف الخارجية.

تتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالنطاق الواسع الذي يغطي كامل مكونات النظام الدولي ،وبالطابع البراغماتي، الذي يستند إلى برنامج عمل سياسي خارجي يتضمن تحديداً مسبقاً للطبيعة وأسلوب الأداء والقرارات والأهداف والغايات والوسائل.

وتبعا لمفهوم صياغة النموذج العام ،الذي يحدد ملامح الإستراتيجية الأمريكية القومية العليا صعوبة شديدة في تعيين النسق النظري للإطار الشامل للسلوك،أو تحديد المنظور الأوسع للرؤية.

*الناشر الرئيسي : E-mail : raad@gmail.com

ومقدماً إن سلطات الرئيس في الظروف الاستثنائية هي ليست سلطات محددة وإنما قد تكون ذات علاقة بالسياسة الخارجية أولا وأخيرا،وان تلك العملية مع مركزية وأولوية سلطة الرئيس فإنها لاتتم من خلاله فقط وإنما من خلال المؤسسات كافة التي تشترك معه في صياغة السياسية الخارجية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من اشكالية مفادها: الرئاسة الامريكية أهم مؤسسة لصنع السياسات الامريكية ووضع الاستراتيجيات وتؤدي دوراً مؤثراً في مجريات السياسة الامريكية، وقوة المؤسسة الرئاسية نابغه اصلاً من قوة دور الرئيس. بعتبار صانع القرار في السياسة الخارجية الامريكية وفاعل دولي مؤثرمن خلال تميز بالشخصية القوية لتحقيق الاهداف والغايات مع الاطراف الخارجية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من مناهج البحث العلمي وحسب الحاجة إليها لغرض التعامل مع طبيعة الدراسة المختارة، اعتمدنا على المنهج الوظيفي كأحد المناهج الرئيسية في دراسة مؤسسات صنع السياسة الخارجية الامريكية . واعتمدنا على المنهج الواقع لمفهوم دور الرئيس في تناول الصلاحيات ، وكذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل مصادر دور الرئيس في توجية السياسة الخارجية الامريكية.

تقسيم الدراسة:

وإزاء ما تقدم، وتبعاً لمتطلبات الموضوع، تم تقسيم البحث إلى مباحث ثلاث، وهي: نتطرق الى سلطات الرئيس في الدستور في المبحث الاول ونتناول في المبحث ثانِ السياسية الخارجية الامريكية ومعرفة أهم الوسائل السياسة في مبحث ثالث.

المبحث الأول:سلطات الرئيس في الدستور

سنسلط الضوء على السلطات الممنوحة للرئيس لبيان الجديد فيها فيما بعد في الظروف الاستثنائية،ومن جانبين ،الأول السلطات الممنوحة للرئيس بموجب الدستور،والأخرى المتاحة له في الواقع العملي.

المطلب الأول: السلطات بموجب الدستور:

يعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في قمة هرم السلطة التنفيذية ومسئولا عَنها في إطار النظام السياسي للدستور من خلال (الفقرة الأولى – البند ١ . من نص المادة الثانية للدستور الأمريكي " : تناط السلطة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات ، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس الذي يختار لنفس المدة." ويتمتع بالاختصاصات وسلطات.

الفرع الاول: الاختصاصات التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي :

للرئيس الامريكي عدة اختصاصات خولها الردستور من خلال.

أولاً: إنه القائد الأعلى للجيش والبحرية الأمريكية ، ويشرف على عملياتها العسكرية، وهو الذي يقرر إرسالها كما حدث في عام ١٩٥٠ إلى كوريا في عهد الرئيس هاري ترومان،وعام 1962 إلى كوبا في عهد الرئيس جون كندي، وعام 1965 إلى فيتنام في عهد الرئيس ليندون جونسون،وعام 1970 إلى كمبوديا في عهد ريتشارد نيكسون،وعام 1990إلى الخليج العربي في عهد الرئيس بوش الأب،وفي عام 2003 إلى العراق عهد الرئيس بوش الابن.

ثانياً: يرأس الإدارة الفيدرالية ، ويسيرّ جميع المرافق العامة ، ويعين في مختلف الوظائف ،إضافة إلى حقه في تعيين السكرتيرين وعزلهم . ويقترن تعيين أصحاب الوظائف العليا كتعيين السفراء وأعضاء المحكمة العليا،وغيرهما بموافقة مجلس الشيوخ ، ونفس الأمر ينسحب على صلاحيته في عقد المعاهدات الدولية المادة الثانية – الفقرة الثانية – البند ٢

ثالثاً: اعتماد السفراء واستقبال الوزراء المفوضين.

رابعاً: تفويض موظفي الولايات المتحدة في ممارسة مهام وظائفهم .

خامساً: يمارس الرئيس صلاحياته التنفيذية ، وتنفيذ القوانين بأمانة ، من خلال ما يصدره من أوامر أو لوائح تنفيذية زمن السلم ، وما يتمتع به من اتخاذ إجراءات خاصة زمن الحرب.[1]

سادساً: يرجئ تنفيذ الأحكام خاصة أحكام الإعدام والعفو عن الجرائم المرتكبة ضد الولايات المتحدة ، عدا حالات الاتهام البرلماني.

سابعاً: حقه في الاعتراض على القوانين الاتحادية ، في غضون عشرة أيام من استلامها[2].

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

وعلى الرغم من تلك الصلاحيات الواسعة ، فان الرئيس الأمريكي في ممارسته لسلطاته، يخضع لقيود عديدة تتمثل في أحكام الدستور لكونه القانون الأعلى والأسمى في الدولة.والتشريعات التي يصدرها الكونغرس الخاصة بتحديد كيفية ممارسة الرئيس لسلطاته،والأحكام المستنبطة من المصادر الملزمة للنظام الدستوري الأمريكي .ومراعاة حقوق وحريات الأفراد المقررة في الدستور ، وما جاء التعديلات العشرة الأولى للدستور ، التي صارت تعرف بوثيقة الحقوق التي اقترحها الكونغرس في ٢٥ أيلول ١٧٨٩ ، والتي تم إقرارها في15كانون الأول ١٧٩١ بعد أن صادقت عليها الهيئات التشريعية في مختلف الولايات وفقاً للمادة الخامسة من الدستور.[3]

الفرع الثاني : سلطات الرئيس الأمريكي في حالة الطوارئ العادية القصوى. بما يلي:

١-في حالة قيام خطر حال ومنذر بالشر ، يقوم الرئيس بإعلان حالة الطوارئ ، ويترتب على ذلك توسع كبير في سلطاته ، ليتسنى له مواجهة تلك الأخطار.

٢-أما في حالة الطوارئ القصوى ، وهي حالة وقوع فعلي لحوادث خطيرة ، على نحو يؤدي إلى انعدام قدرة الأجهزة المدنية العادية على العمل ، ويترتب على ذلك فرض الرئيس للحكم العسكري ، وما يستتبع ذلك من إحلال الإدارة والمحاكم والقوانين العسكرية محل الإدارة والمحاكم والقوانين المدنية في المناطق التي شملتها تلك الحوادث الخطيرة.

وبما إن سبب إعلان حالة الطوارئ في الولايات المتحدة هو الحفاظ على كيان الدولة ودفع ما يهدر سلامتها وأمنها ، فلقد جرت التشريعات التي يصدرها الكونغرس لتنظيم حالات الطوارئ على إسناد سلطة إعلانها إلى الرئيس ، بهدف تحقيق السرعة في المواجهة وتجاوز الاختلاف في الرأي وتأكيد الثقة في حسن تقدير الرئيس ، كما استقر القضاء الأمريكي أيضا على الاعتراف بسلطة الرئيس وحده في إعلان حالة الطوارئ.

وهكذا توضح لدينا قوة ودور السلطة التنفيذية التي يقودها الرئيس الأمريكي من خلال كونه رئيس الدولة والحكومة ، وان حكومته غير مسئولة أمام الكونغرس وإنما أمامه ، وهو بدوره غير مسئول أمام الكونغرس إلا في حالة الخيانة العظمى .ومما يزيد من قوة سلطته ، هو انتخابه من قبل الشعب واختصاصاته الواسعة النطاق ، وقيادته للجيوش الأمريكية ، وصياغته للسياسة الخارجية، وامتلاكه لحق النقض لمشاريع القوانين الاتحادية.

المطلب الثاني: السلطات في الواقع العملي:

يعتقد الكثير من الباحثين بأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لطبيعة النظام الرئاسي الليبرالي الأمريكي مطلق الصلاحيات في تحديد مسارات السياستين الداخلية والخارجية لبلاده وبشكل يفوق سلطات الملكيات المطلقة خلال العصور الوسطى. ولكن الواقع يثبت بان منظومة الهياكل السياسية المهيمنة على عصب الحياة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تلعب دورا رئيسا في تحديد دور الرئيس في السياستين الداخلية والخارجية، وسوف نركز هنا على السياسة الخارجية بشكل خاص لأنها محور اهتمامنا. والداخلية بصورة عامة. من الصحيح القول بأن الرئيس يتمتع حسب الدستور الأمريكي الصادر عام1787، بصلاحيات كبيرة، فهو يختار (15) سكرتيراً (وزيراً) ويمتلك حق الفيتو على قرارات الكونغرس، ويعين قضاة المحكمة العليا. ويمكن القول إن الرئيس يجمع بين ممارسة وظيفتي رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء في البلاد .لقد ظهر الدستور الأمريكي بهذه الصورة نتيجة لمكانة الرئيس الأول جورج واشنطن(1789_1797) الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة تبوأها في مرحلة ما بعد الاستقلال جعلته يمتلك صلاحيات تشبه صلاحيات ملوك إمبراطوريات القرن الثامن عشر، ومن الطبيعي إن تلك الصلاحيات لا تلاءم اليوم طبيعة القرن الحادي والعشرين. ولكن من الناحية القانونية والشكلية من الصعب توضيح عدم منطقية التطبيق المعاصر للدستور في الولايات المتحدة .

إذا كان رئيس الولايات المتحدة له مكانة "الإمبراطور من غير توارث" وسلطة شخصية واسعة فإن ذلك يؤدي إلى إلغاء أهمية الانتخابات الرئاسية ويلغي دورها في الحياة السياسية للولايات المتحدة .وبهذا لا يمكن الافتراض بأن كل الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظيفة أن تكون لديهم مواقف متشابهة للمشاكل الكبيرة المتعددة التي واجهت الولايات المتحدة خلال العقود الزمنية الماضية وهذا يعني من المفترض أن لكل رئيس

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

وجهة نظر خاصة به، ولكن هذا الأمر لم يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية . والدليل على ذلك أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة شبه ثابتة، وتتغير بشكل بطيء وتدريجي .وهذا يعني أيضا أن هناك جهات مستورة تحرك الرؤساء اثنا أداء أدوارهم الرئاسية.

وبناءً على ما تقدم يتبين بوضوح أن من يحتل الموقع الأول في البيت الأبيض صحيح انه يمتلك الصلاحيات الدستورية في إصدار القرارات ولكنه من الناحية العملية لا يسهم في عملية صنع القرار، وذلك أن صنع الرئيس نفسه تجري من خلف الكواليس وإلا كيف يصل الأغبياء أحيانا إلى كرسي الرئاسة.

يستمد دور الرئيس، وكذلك الرئاسة أو السلطة التنفيذية، أهميته من نظرة الدستور إلي الرئيس وصلاحياته، وكذلك من خبرات المنصب التي تتراكم بمرور السنين، وكاستجابة للمتغيرات الدولية والمحلية في الولايات المتحدة نفسها. فالرئيس الأميركي دستوريا هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأميركية بكافة فروعها. من هنا كانت صفته بأنه "جنرال مدني يخضع له جنرالات عسكريون في السلم والحرب"[4]. ومن الناحية العملية، فإن الرئيس كمنصب تتنوع التصورات حول دوره وأهميته. فهو - وكما وصفه لويس براونلو في كتاب "دين اتيشسون عن سنواته في وزارة الخارجية الصادر 1969- "قائد ديمقراطي, فهو لا يقرر الأشياء وفقا لرغباته". وفى وجهة نظر الرئيس الأسبق تيودور روزفلت، " الرئيس ممثل للشعب، يعمل بنشاط وإصرار بكل ما يستطيع للشعب ولا يجنح إلى السلبية في عدم استخدامه قدراته ومواهبه في خدمة منصبه"، " وفى علاقتهم بالكونغرس، فإن الرؤساء "رؤساء لكل الشعب". وباعتباره شاغل وظيفة الرئاسة، فإن الرئيس "هو الذي يحدد كيفية ممارسة السلطة، وكيفية استخدام نفوذه، واختيار قضاياه ومساعديه لتحقيق أهدافه الشخصية". وأخيراً، فإنه وباستثناء جورج واشنطون، فإن كل الرؤساء يجب عليهم أن يعيشوا في ظل ما قام به الرئيس السابق عليهم مباشرة، وفى نفس الوقت يجب عليهم أن يتركوا بصمتهم على وظيفة الرئيس". فكلهم عليهم أن يتعايشوا مع الجهاز الذي تعامل مع الرئيس السابق، ومع نفس التقاليد التي يجب أن يساهموا فيها بطريقة أو بأخرى، خاصة وأن "السلطة والمسئولية التي يخولها الدستور للرئيس ربما كانت أكبر مما يتمتع به أي رئيس ينتخب بالأسلوب الديمقراطي في دولة حديثة .[5]

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يضاف إلى ما سبق من تصورات حول مكانة ودور الرئيس، حقيقة أن الأمريكيين قد اعتادوا النظر إلى رئيسهم بعُده الرمز الذي يلتفون حوله ويوجهون أبصارهم وأفئدتهم إليه بصفة خاصة وقت الأزمات والملمات، كما أنه ومن الناحية العملية يستند إلى وجود العديد من الأجهزة والوكالات المتخصصة (مثل وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات الفيدرالية) إلى جواره لتعينه على أداء مهامه بشكل مقنع وصحيح. وهكذا، فالرئيس، يعد المسئول الأول عن السياسة الخارجية، وبالتالي فإنه وبهذه الصفة قد يصبح طرفا أصيلا سواء للتعاون أو المواجهة في مقابل جماعات المصالح الساعية إلى تحقيق مصالحها التي تقع في نطاق اختصاص السياسة الخارجية. وفى كل الأحوال، فإن الرئيس يقوم بإدارة السياسة الخارجية يساعده في ذلك وزير الخارجية، وبدون تدخل كثير من الكونجرس إلا عند الضرورة.

المبحث الثاني:ماهية السياسة الخارجية

لعل من المفيد القول ،إن فهم السياسة الخارجية يتطلب أولاً الإحاطة بالمفهوم بصورة تجريدية،ومن ثم معرفة أهم البنى الفكرية التي تستند إليها،والمراحل التي مرت بها كتطور في المفهوم والممارسة العملية له،وهو ما تم معالجته في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

تعرف السياسة الخارجية لدولة ما على إنها مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذه الدولة مع الدول الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.[6]

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية.

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية له سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها . و قد حاول الكثير من المنهجيين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية ، فالدكتور . بلانودا ولتون عرفها بأنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية."[7]

إن السياسة الخارجية كتفاعل سياسي دولي تتأثر وتتعلق بحركة صانع القرار الذي يعد الموجه الرئيسي والمتابع المستمر لديمومة نشاطها وحركتها كونها الميدان الفعلي لوظيفته . إلا إن الآراء تضاربت حول مدى وحجم هذا التأثير فهناك رأي يقول إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي ناتجة عن فعل مؤسساتي وتنظيمي وهيكلي وخاضعة بالوقت نفسه إلى معايير المشاركة السياسية لمؤسسات الدولة العليا وجهازها الحكومي والتشريعي ولهذا فأن دور صانع القرار يتقلص إلى الحد الأدنى ويصبح بالتالي دوراً بسيطا ومحددا ، لأن الدولة حسب أصحاب هذا الرأي هي منظومة مترابطة ومتكاملة من المؤسسات والهيئات والإدارات ، وان اتخاذ القرارات يتم بطريقة المشاركة الفعلية للعديد من المنظمات والمؤسسات التشريعية وبالتالي فأن سياسة الدولة الخارجية ستغدو عبارة عن ناتج الحركة المؤسساتية الهيكلية الداخلية للدولة.[8]

إما الرأي الآخر فيمنح صانع القرار الدور الأكبر والذي يفوق عمل المؤسسات والتنظيمات المساهمة في إنتاجها كونه المتحدث الرسمي الأول باسم الدولة ، وأصحاب هذا الرأي يعتبرون إن الدولة تتمثل وتتجسم عبر مؤسسة سياسية محددة يرأسها ويقف على هرمها شخص متمثل بصانع القرار ، فعندما نتحدث ، على سبيل المثال ، عن علاقات أو لقاءات تتم بين الدول فأننا نتحدث عن اللقاءات التي تتم بين صناع القرار لتلك الدول أو من يمثلهم ، فهم الذين يترجمون وينقلون المفهوم المجرد لمصطلح الدولة إلى واقع ملموس ، وقد يغالي أصحاب هذا الرأي ويتطرفون أكثر بحكم دوافع أيديولوجية معينة أو تنشئة ثقافية خاصة فيميلون إلى الاعتقاد أن الدولة مرادفة لقيادتها السياسية المتمثلة برئيسها أو ملكها أو رئيس حكومتها أو من يمثلهم ، وأن من الصعب التفريق بين الدولة وصناع قرارها كونهما متممان بعضهما للآخر.[9]

مع ذلك لايولي لما تقد ذكره،فغالبا ما يضطلع صناع القرار وبغض النظر عن الآراء المختلفة حول مدى أهميتهم ومقدار تدخلهم أو مشاركتهم في رسم خطوط السياسة الخارجية يضطرون في أحيان كثيرة إلى عدم التقيد بصيغة عمل محددة أو الانسياق وراء رأي أو مدرسة تحكم صلاحياتهم إلى حدود ضيقة ، فالمتغيرات الدولية واشتداد الأزمات في عدة أحيان وضرورات الأمن القومي للبلد ومقدار التهديدات الخارجية التي تحوم حول أوطانهم تضطرهم إلى ممارسة عملهم بصورة عملية تعود على سياستهم بالمنفعة وكسب الجولات المصيرية وإحداث تأثيرات اجتماعية دافعة ومؤيدة للقرار السياسي المتخذ من قبلهم في أية قضية تهم الرأي العام أو أزمة دولية تؤثر على كينونتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . كما إن هناك بعض القضايا المهمة والتي تتطلب ردود أفعال سريعة وقدراً عالياً من السرية والكتمان لحساسيتها الأمنية لايمكن اتخاذ القرار بصددها عبر إمراره بالمؤسسات والهياكل والمجالس التي تشكل منظومة الدولة السياسية حيث يتعرض هذا القرار إلى التأثير أولا والى فقدانه مبدأ المباغتة والمفاجأة وكسب الجولة الأولى ثانياً ، أضف إلى ذلك إن للتأثيرات النفسية ولنوع الثقافة السائدة في المجتمع دورهما في قبول وتأييد وحشد الرأي العام لصالح القرارات المتخذة، ولذلك فنحن نراهم أحيانا يلجئون إلى الظهور بصورة الشخصيات القائدة والحاضرة بشكل يومي عبر القنوات الإعلامية والصحف اليومية وإصدار الشعارات والخطابات التي تناغم مشاعر الجمهور لممارسة التأثير النفسي عليهم .

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

ويمكن ملاحظة هذا الأمر جلياً أثناء حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق ، فالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن كان بحاجة ماسة إلى كاريزما العالم الثالثية والاستيلاء على هذا النموذج طيلة مدة ولايتيه لغرض تمرير مشروعه في الحرب وإنجاحه قدر المستطاع عبر ارتداء جبة الزعامة المغامرة والساعية إلى تحقيق النصر بشتى الوسائل ، فإدارة مثل هذه الأزمات تتطلب من صانع القرار إن يكون حضوره قوياً ومؤثراً مع شخصية الدولة . بنفس الوقت نرى في حالات أخر وضمن مجريات السياسة الدولية وطبيعة العلاقات الدولية إن رسم السياسة الخارجية وترجمتها إلى واقع ملموس عبر الهيئات السياسية والمؤسسات الاستشارية والتشريعية والهياكل التنظيمية يؤدي إلى خلق سياسة متوازنة ومؤثرة ويحقق قدراً من النمو السياسي والاجتماعي المرتجى سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد المجتمع الدولي ، وهذا يعني إن للجانب الموضوعي دور مهم في تحديد طريقة صنع القرار ونوع القرارات الصادرة.[10]

إضافة لما تقدم إن السياسة الخارجية هي وحدة كلية غير متجزئة ، فالأفعال السياسية الخارجية ناتجة عن عملية سياسية داخلية متكاملة تبدأ عند لحظة التفكير بقرار سياسي محدد وتنتهي إلى الحالة التي يتم فيها إخراج هذا القرار وترجمته إلى تصرف وسلوك ظاهر وبارز وملموس من قبل الدولة ، هذه الأفعال قد تبدو للبعض على أنها أفعال متجزئة وبعيدة عن سياسة الدولة العليا ولكن حقيقة القول إن جميعها هي التي تشكل الإطار العام للسياسة الخارجية وعلى هذا الأساس فهي حركة علمية متكاملة مكونة من مجموع تلك الأفعال تسعى إلى تحقيق أهداف مرتبطة بالإستراتيجية العليا ، ومن هذا الباب تكتسب تلك الأهمية والخصوصية في مضمار عمل الجهاز الحكومي ويجري التركيز عليها في تحسين موقع الدولة في المجتمع الدولي وجعله فاعلاً ومؤثراً وذا مصداقية معلومة لدى الآخرين.[11]

وخضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ قرون عدة إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لاتقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات مابعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي.

المطلب الثاني: أسس ومقومات السياسة الخارجية الأمريكية:

ويقصد بها ،المدارس الفكرية،ومقومات القوة الأساسية،إذ استندت السياسة الخارجية في إطارها الفكري من خلال مراحل تطورها

الفرع الاول: المدارس الفكرية: ويقصد بها الرؤى من منظور الفكري. ،تمثلت بما يلي:

أولا:المدرسة المثالية أو الليبرالية: دعت هذه المدرسة وكما يوحي لنا اسمها إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وإلى التفكير الذي أتى به الرئيس وودرو ويلسون، الداعي إلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى.

يميل الليبراليون إلى تصور النظام الدولي على أساس الربح للجميع وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر الوسائل الاقتصادية أو عبر المنظمات العالمية والتعاون .

ثانيا: المدرسة الواقعية: أما المدرسة الواقعية فهي على عكس المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية بل تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر. إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولا تدين العدوان على بعض الشعوب ولا تدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون ،طبيعية لا بل مطلوبة لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية، إن أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأن النظام الدولي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

تتكبدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسعى من وجهة نظر اقتصادية (مذهب التجارية).[12] يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان توقع الخطوات التي خطاها الساسة في الماضي والحاضر، والتي سيخطونها في المستقبل.

في العلاقات الدولية هو تيار الواقعية الذي برز خلال السنوات 1940-1950، وهذه العودة إلى نقطة البداية، قياساً بما تطرحه المثالية لا يمكن ربطه فحسب، بل إلى غيره أيضاً، كان يهاجم المثالية باعتبارها يوتوبيا تتمثل بأسبقية الرغبة على الواقع، والأهداف على التحليل النقدي. وهكذا فالتاريخ ليس سوى سلسلة من الأسباب والنتائج التي ينبغي فهمها. من جانب آخر، فالنظرية لا تدل على الممارسة بل العكس. مثلما أن السياسة ليست تابعة للأخلاق بل العكس لأن السياسة هي انعكاس المصالح الشخصية. أحد أهم الممثلين المؤثرين لهذا التيار هو هانز مورغينثو الذي حاول للمرة الأولى، في كتابه وضع نظرية علمية للعلاقات الدولية بعيداً عن الطبيعة البشرية. وتتلخص أطروحات مورغينثو بما يلي:

1-أن الدول . الأمم هي الممثل الأهم للعلاقات الدولية،

2-يجب التمييز بين السياسة الوطنية والسياسة الخارجية،

3-السياسة العالمية هي صراع من أجل السلطة وبعدها من أجل السلام.

ويرى الواقعيون أن مسألة الأمن تحتل مركز السياسة العالمية. ومن هنا فإن أعمال مورغينثو ماهي إلا انعكاس لأفكار عصرها..

التيار السلوكي في سنوات (1950-1960) برز واحد من تيارات العلوم الاجتماعية الحديثة التي طفت على سطح دراسة العلاقات الدولية، ونعني به النقد السلوكي وهو أساساً، نقد منهجي للعلاقات الدولية. وأحد ممثليه دافيد سينغر الذي أدخل فكرة مستويات التحليل أي مختلف أنماط التفسيرات وفقاً للمستوى الذي نضع أنفسنا فيه. ويرى سينغر أنه يجب وضع فكرة الحرب والسلام تبعاً للمجازات ،حيث هناك ثلاثة مجازات كبرى أي مستويات التحليل. أولاً:مستوى الفرد ثم المستوى الوطني وأخيراً مستوى المنظومة العالمية. لكن سرعان ما ذابت المقاربة السلوكية في المقاربات الأخرى.

في السبعينيات تطورت الليبرالية الجديدة التي تشكل معها مفهوماً ما وراء الوطنية والارتباط المشترك أو التبعية المتبادلة. الليبرالية الجديدة لا ترى في أن تكون الدول هي الممثلة الأساسية للعلاقات الدولية. فهي تدخل معها المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسية أو المنظمات غير الحكومية. وتعتقد الليبرالية الجديدة أن قانون السياسات القانونية عبر الفاعلين الذين يكرّسهم، هو أيضاً قانون يوازي في أهميته السياسات العليا أي سياسات الأمن والسلام القائمة بين الدول. زد على ذلك أن المسافة بين السياسة الوطنية والدولية ليست بهذا الوضوح والجلاء. لأن السياسة الداخلية من شأنها أن تؤثر على السياسة الخارجية بشكل أو بآخر.

وباختصار فإن العلاقات الدولية تتكون أيضاً بفضل العوامل ما وراء وطنية أي بفضل فاعلين وطنيين ليسوا مرتبطين رسمياً بالدول. أي أن الليبرالية الجديدة تدمج فيها مفهوم الارتباط المتبادل أي التحليل الاقتصادي للعلاقات الدولية. ولكي نتجنب أي سوء فهم، نذكّر بأن الليبرالية الجديدة تشكل تطوراً بالقياس إلى الواقعية في العلاقات الدولية، لأنها تحمل رؤية شجاعة وموضوعية للعلاقات الدولية الهادفة إلى التعاون وتحرير الفقراء والسلام.

في الوقت الحاضر نشهد التقاءً كبيراً بين الليبرالية الجديدة وبين الواقعية الجديدة بعد أن ضمتا إليهما النقد السلوكي. وبموازاة هذه التيارات الكبرى. هناك تيار الماركسية الجديدة وتيار التبعية الذي يقوده بعض اقتصاديي أمريكا اللاتينية أو ما يسمى: "مدرسة الاقتصاد ــ العالم". وتشترك هذه التيارات في كونها مقاربات نقدية وجذرية.

ومرت الرؤى الفكرية في الولايات المتحدة عبر مراحل تطور السياسة الخارجية، فيُمكن القول إن معطيات الواقع الدولي قبل أحداث الحادي عشر من أيلول 2001كانت تقوم على الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية؛ حيثُ أكسبت طبيعة الصراع مع الاتحاد السوفيتي السياسة الخارجية الأميركية خلال الحرب الباردة بؤرة تركيز واضحة، فكانت صياغة السياسة الخارجية تجري ضمن أطروحة محورية تتمَّثل في الإجابة على السؤال: كيف يُمكن لقرار مُعيَّن أن يُؤثِّر على العلاقات مع الاتحاد السوفيتي؟.[13]

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

لكن بعد الحرب الباردة،أورد رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأميركي في 7 آذار2001،قائلاً:" افتقدت الولايات المتحدة لإستراتيجية طويلة الأجل، فلم يكن لديها خطة عملية لتشكيل المستقبل؛ حيثُ أزال سقوط الإمبراطورية السوفيتية المبدأ المحوري الناظم للسياسة الخارجية طيلة النصف القرن الماضي." فبرغم القوة الأميركية فإن سياسة الولايات المتحدة كانت مجرد رد فعل للتيارات الجارية في السياسة العالمية دون أن تكون للسياسة الخارجية الأميركية وجهة محددة ومن ثم غاب المحفّز الرئيسي للسياسة الخارجية الأميركيَّة التي فقدت المنظور الشمولي للعلاقات الدولية .

ومع ذلك استمرت الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية تُعبِّر عن نوع من الرؤية الواقعية حيثُ تعتبرها صراعاً وتنافساً على تحقيق المصالح، وسعياً للحصول على القوة والسلطة من أجل تعزيز مكانتها في النظام الدولي؛ ولذلك تّتسم العلاقات الدولية بأنها خلافية وصراعية .

الفرع الثاني: مقومات القوة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة:

تستند إلى ركائز مُتعدِّدة :

1- القوة : فهي الدولة الأولى في العالم اقتصادياً، فالاقتصاد الأميركي هو أكبر اقتصاد في العالم منفرداً، ويُعبِّر عن ذلك بمؤشرات عديدة،

2- حجم الدخل القومي: ووفقاً لتقرير البنك الدولي "التنمية في العالم 2007" فإن مستوى الدخل الأميركي لعام 2005، وفق تعادل القوة الشرائية، بلغ 12,4 تريليون دولار(وفي عام 2013 وصلت إلى أكثر من 16 تريليون دولار).[14] أمَّا متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فقدر بنحو 42 ألف دولار أميركي. ولما كان إجمالي الدخل الكلي على مستوى العالم يبلغ نحو 60,6 تريليون دولار فإن الاقتصاد الأميركي يُولّد خمس الناتج العالمي على وجه التقريب، كما أن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى 9400 دولار.

3- أكبر مستثمر عالمي: والولايات المتحدة أيضاً هي بحكم كونها مقراً لكبرى الشركات عابرة الجنسيات على امتداد العالم، وقد بلغت قيمة 'الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة' للولايات المتَّحدة 107 مليارات دولار تقريباً عام 2004، بفارق هائل مع أقرب الدول إليها وهي بريطانيا 5, 72 مليار.[15]

4- عسكرياً: تُعَّد القوة الأميركية أكثر قوة عسكرية قدرة على التحُّرك السريع والفعَّال وتجد القوة العسكرية الأميركية تعبيرها في الميزانية العسكرية التي تبلغ أكثر من بلغت ميزانية وزارة الدفاع في عام 2013 المالي 614 مليار دولار مما يقل بمقدار مليارين عما هو عليه في العام المالي الجاري. وجاء في مشروع الميزانية إن حجم الميزانية العسكرية الأساسية بلغ 525 مليار دولار. أما العمليات الإضافية المنفذة في خارج الولايات المتحدة فيخطط لتمويلها بمبلغ قدره 88 مليار دولار[16].

وهذه الميزانية الضخمة هي التي أهَّلت الولايات المتحدة لتكون أكبر مُصدَّر للسلاح في العالم فخلال التسعينيات تعدَّى الإنفاق الدفاعي الأميركي الإنفاق الذي تقوم به العشر دول التالية لها في القوة معاً، وتدعم هذه القدرات العسكرية والاقتصادية قدرات تكنولوجية وبشرية متقِّدمة إضافة إلى مؤسسات إعلامية وسياسية ودعائية واسعة ومؤثِّرة لا تُنافسها فيها أي دولة.

وتسعى الولايات المتحدة لتوظيف ركائز القوة هذه انطلاقاً من رؤية السياسة الأميركية بأن القوة يجب أن تكون حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها، فلا زالت الولايات المتحدة متمسكة بنظرية القوة، فتسعى إلى تحقيق مصالحها في كثير من المناطق باستخدامها، ومن هنا كانت القوة الداعمة للمصلحة هي إحدى أهم النقاط التي تحكم الإستراتيجية الأميركية.

فحرصت الولايات على الوجود العسكري في منطقة آسيا الوسطى، كامتداد لسياسة الحصار على روسيا، وكذلك الأمر في منطقة الخليج العربي، كما سعت لإيجاد توازن قوى إقليمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لا يسمح بظهور أي قوى إقليمية في

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

المنطقة العربية أو الشرق الأوسط بشكل عام سواء كانت تركيا أو إيران، أو في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.[17]

فضلا عن مقومات القوة الأخرى الإعلامية والثقافية والمعلوماتية ...الخ.

ومن ناحية أخرى فإن انتهاء الحرب الباردة الذي عُدَّ دليلاً على مصداقية تغيير النُظُم كمدخل للعلاقات الدولية أثار مناظرات جديدة بين مُؤيدِّي استخدام الولايات المتَّحدة لقوتها الفريدة لتحقيق أهداف أخلاقية من قبيل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين القائلين بالالتزام بتحقيق المصلحة القومية في ضوء الظروف المتغيِّرة في فترة ما بعد الحرب الباردة .[18] ومع ذلك استمر مفهوم الأمن في الولايات المتحدة قائماً على اعتبارات التهديد الخارجي الذي تمَّثل حتى نهاية الحرب الباردة في التهديد الشيوعي الذي يفرضه الاتحاد السوفيتي، ومن هنا يبدو واضحاً تأثُّر صانعي السياسة الخارجية الأميركية قبل الحادي عشر من أيلول بمنظِّري المدرسة الواقعية، واعتبار الهدف الذي تسعى الدول إليه هو البقاء والحفاظ على القوة، وهذا اعتماداً على واقع مرجعيات الفكر الواقعي، مثل هوبز و مورغينثو الذي يعتبر أن كل دولة تسعى إلى البقاء، وأن الدولة تعتمد على التحالفات من أجل حل معضلة الأمن وتحقيق أمنها الداخلي، وبالتالي فإن بقاء الدولة ينحصر بفكر الواقعيين في قضية الأمن ومواجهة تهديدات المصلحة القومية المرتبطة بها، واستمر هذا التأثُّر في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة فعلى سبيل المثال أعلنت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام 2000 من أن القوة الأميركية يجب ألا تُستخَدم من أجل الأهداف الثانوية للنظام الدولي، مثل تعزيز الأوضاع الإنسانية، كما ذكر بوش الابن أن قضية السلام والديمقراطية سوف تنبعان من مسعى الولايات المتَّحدة المتَّفق عليه وهو تأمين المصالح القومية. وفي تلك الفترة كانت ثمة رؤية بأن الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتَّحدة الأميركية يقتضي العمل في أربعة اتجاهات هي[19]:

1-منع العدو من إقامة قواعد عسكرية يستطيع منها الهجوم على الولايات المتحدة الأميركية .

2- الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.

3- تطوير التجارة العالمية .

4.العمل على إيجاد الظروف الملائمة للغرب في توازن القوى في العالم .

وامتدت هذه الرؤية للعلاقات الدولية حتى المرحلة الأولى من عهد الرئيس بوش قبل أحداث الحادي عشر من أيلول، والتي تميَّزت بالانكفاء الحذر عن الأزمات الدولية الساخنة التي شغلت الجانب الأوفر من اهتمامات الإدارة الديمقراطية السابقة، واعتماد خط واقعي مرن في العلاقة بالقوى الدولية النافذة، مع ميل لتعزيز الانخراط مع روسيا والحفاظ على العلاقات التقليدية بدوائرالتحالفا لأوروبية والآسيوية.

وعليه دخلت الولايات المتَّحدة في مجموعة من التحالفات من أجل تحقيق مصالح وأهداف محددة، لكنها لا تُشِّكل قيوداً على حركتها في السياسة الدولية، لذلك ركزت الولايات المتَّحدة على بناء التحالفات،من خلال عدة محاور.

المحور الاول: وسعت لملء الفراغ الجيوسياسي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفيتي في قلب أوراسيا الممتد من حدود الصين في الشرق إلى البلقان ودول أوروبا الشرقية في الغرب، ومن حدود الهند في الجنوب الآسيوي إلى الخليج العربي وشمال إفريقيا وذلك من خلال الاندفاع التدريجي نحو دول آسيا الوسطى والدول الأخرى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق.[20]

المحور الثاني: مواجهة الصين المنافس الأهم للولايات المتحدة حسبما ورد في تصريح الرئيس الأميركي بوش الابن في حملته الانتخابية عام 2000، قامت الإدارة الأميركية بدعم الركنين الأساسيين لإستراتيجيتها الإقليمية الأمنية التي كانت تتبعها في ظلِّ الحرب الباردة :أولاً، عقد التحالفات العسكرية الثنائية؛ وثانياً، استمرار نشر قواتها العسكرية، فاستمرت الإدارة الأميركية في نشر قواتها في اليابان وكوريا الجنوبية؛ توثيق تحالفها مع أستراليا؛ وإعلان كلٍ من تايلاند والفلبين حلفاءً لها من الدرجة الأولى؛ عقد اتفاقية تحالف استراتيجي مع سنغافورة .وبنفس المنطق تعاملت الولايات المتحدة مع الأعداء الآسيويين المحتملين.

وبذلك شهدت العلاقات الدولية عدداً من التفاعلات التي أَدت لاستجابة سلبية انعكست في نوع من التحول النسبي للسياسة الخارجية للدول الكبرى مثل روسيا والصين والاتحاد

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

الأوروبي تجاه الولايات المتَّحدة، باتجاه معارضة السلوك الانفرادي الذي تنتهجه الولايات المتحدة في العديد من القرارات الدولية، ومن هنا وجدت الولايات المتحدة نفسها في كثير من القضايا في مواجهة العديد من القوى العالمية مثل أوروبا والصين وروسيا، وحتى بعض الدول المتوسطة التي رأت أن الولايات المتحدة قوى عظمى مارقة تمارس سياسة أُحادية على مستوى العالم لتحقيق مصالحها دونما أدنى التفات لمصالح الدول الأخرى، فلم تعد راغبة في إتباع القيادة الأميركيةعلى ما كان عليه الحال قبل نهاية الحرب الباردة.

المحور الثالث: في الشرق الأوسط فقد تبلورت مصالح الولايات المتحدة فيه نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية الإستراتيجية التي تمَّثلت في[21]:

1-حماية منابع النفط وضمان وصوله إلى الولايات المتحدة والغرب والتحكُّم في أسعاره.

2-محاربة ما يُسمَّى بـ "الإرهاب الإسلامي".

3- منع دول المنطقة وخصوصاً المارقة منها - حسب التصنيف الأميركي - أو الجماعات الراديكالية- من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

4- تأمين وصول الشركات والبضائع الأميركية وخصوصاً شركات إنتاج الأسلحة .5-حماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وضمان أمن "إسرائيل" الحليف الاستراتيجي وتفوقها في المجال العسكري والاقتصادي والسياسي في المنطقة.

والحديث عن الرؤى الفكرية ومقومات القوة ،لحقيقة مفادها إن تفويض الرؤساء لسلطات استثنائية غالبا ما استند إليها،والمكون الفكري أحيانا كان المبرر لتلك السلطات كما في حال دور المحافظين الجدد في تفويض الرئيس بوش الابن سلطات كبيرة غير محددة في الأزمات والحروب.

المبحث الثالث:وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

تختلف وسائل تنفيذ السياسة الخارجية من دولة لأخرى تبعاً لقدراتها وطبيعة الأهداف الرامية لتحقيقها.لذا سيتم التطرق أولاً لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية بشكل نظري،ومن ثم نعالج الوسائل الأمريكية المتبعة في سلوكها الخارجي.وسيتم تناول الوسائل نظريا والوسائل البارزة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: الإطار النظري:

الوسيلة هي "الأداة التي تستخدم لتنفيذ أو تحقيق أهداف وخطط السياسة الخارجية لأي دولة من الدول" ومن وسائل السياسة الخارجية التي تكون في يد الدولة كالدبلوماسية والتحالف، والمساعدات الخارجية، والحرب.[22]

أولا: الدبلوماسية: يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها ،"جورج كينان" بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات"[23].والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

والدبلوماسية هي النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات في إدارة الشئون الخارجية والوفود والبعثات الخاصة والممثليات الدبلوماسية؛ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة بالطرق السلمية، وتحقيق ذلك عن طريق المباحثات والمراسلات والتمثيل اليومي للدولة في الخارج، وتعد من أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدول، وكذلك تلعب دوراً رئيساً في عملية تكوين قواعد القانون الدولي التي تتم عن طريق الإجراءات الدبلوماسية.

ثانيا:المساعدات الخارجية: تعد المساعدات الخارجية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية، سواءً أكانت هذه المساعدات في صور اقتصادية كالقروض أو الهبات أو المنح، أو في صورة تبادل ثقافي أو بشري كتوفير أيدي عاملة وخبرات معينة من جانب دولة إلي دولة أخري .وتمثل المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة إلي الدول النامية أداة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول، ولا جدال في أن الهدف الأساسي من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الأجنبية هو دعم المصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الأولي، كذلك فقد استُعمِلت وسيلة المعونات الاقتصادية كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات، وكان التهديد بقطع المعونة أو تخفيضها عاملاً من عوامل الإكراه علي تغيير اتجاهات ونزعات سياسية معينة . وأحياناً تُقدَّم المعونات بشروط معينة لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة التي تمنحها.

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

ثالثا:الأحلاف: كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية: فالحلف هو اتفاق تتعهد بمقتضاه دولتان أو أكثر بالتعاون واتخاذ سياسات متجانسة بما يتفق ومصالح الدول المشتركة في الحلف، ويحقق هدفاً أو أهدافاً مشتركة .فكثيراً ما تسعى الدول للدخول في أحلاف؛ وذلك لتحقيق هدف أو أهداف تري أنها لا تستطيع تحقيقها بمفردها.

رابعا:الحرب: وهي وسيلة من وسائل السياسة الخارجية، وتعد القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها".[24]

و القوات المسلحة تستخدم في أكثر من مظهر واحد. فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي ونعنى به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية.إن استخدام القوات المسلحة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها ويزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية النفقات وتحمل آثارها.

فعدم دخول القوات المسلحة في حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها، بل إن استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب ذلك أن القتال استثناء والسلام هو القاعدة.

خامسا: الإعلام: ومن أهمها الدعاية،والدعاية أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين. والدعاية تشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها.

ولكي تكون الدعاية ناجحة وفعالة يجب أن يتوفر بها عدد من الشروط الأساسية. يجب أن تتسم أولاً بالبساطة في العرض حتى يمكن فهمها بدون جهد من قبل القارئ والمستمع العادي. فكلما كانت الدعاية بسيطة كلما زاد تأثيرها في عامة الجماهير وحققت بذلك الأهداف المرجوة منها.[25]

كما يجب أن تتسم الدعاية بالقدرة على جذب انتباه القارئ أو المستمع وإثارة اهتمامه. وكلما كانت الدعاية مرتبطة بالواقع الذي تعيشه الجماهير كلما قوي جذبها للانتباه. ذلك أن الجماهير دائماً معنية بواقعها. وبالإضافة إلى الاهتمام بواقع الجماهير يجب الاهتمام بتحريك عواطفهم. لأن تحريك العواطف يساعد على إثارة الاهتمام بالمادة الدعائية.

المطلب الثاني: الأمريكية لتنفيذ السياسة الخارجية:

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياستها الخارجية وسائل عديدة،منها السياسية كممارسة الضغط والمناورات السياسية ،أو الاقتصادية عبر الأغراء أو العقوبات والحصار الاقتصادي،أو العسكرية من خلال الحروب والتدخل باستخدام القوة ،أو الإعلامية والنفسية..الخ.

وحقيقة ثمة تلازم في توافر الوسائل واستخدامها مع توافر وانسجام مقومات القوة الأمريكية التي سبق الإشارة إليها،ناهيك إن تلك الوسائل لبساطة الدولة حين الموافقة على الدستور لم يضمنها الدستور،وبالتالي هي أيضا عدت سلطات مضافة للرئيس الأمريكي في مرونة تنفيذ السياسة الخارجية.

وكمثال للوسائل سنأخذ حدثا بارزا كأحداث 11 أيلول 2001،لأنها شكلت منعطفا على صعيد ذلك.وهي وسائل وإجراءات عدة باتجاه الجبهتين الداخلية والخارجية، سبيلاً لمواجهة عدوها الجديد الذي يهدد الأمن الأمريكي والأمن الدولي على حد سواء، لذلك ركزت الإدارة الأمريكية في آن واحد على شن حرب واسعة على الإرهاب في الساحة الدولية والقيام بسلسلة من الإجراءات الداخلية التي لم يشهد الوضع الداخلي مثيلاً لها، ومن ثم حملت الولايات المتحدة نفسها مواجهة ومكافحة الإرهاب "العدو الجديد" للعالم، مستخدمة بذلك وسائل وإجراءات عدة، هي[26]:

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

أولاً-إجراءات الأمن الداخلي: انطوت هجمات الحادي عشر من أيلول 2001على العديد من الدلالات بالنسبة للأمن الداخلي في الولايات المتحدة، ويتمثل أهمها في الآتي:

1-أن الولايات المتحدة لم تعد في مأمن من الهجمات الخارجية وعمليات الإرهاب الضخمة.

2-العجز عن الكشف المسبق عن العملية في أثناء مرحلة التخطيط والإعداد، على الرغم من الإمكانات الضخمة لأجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية.

تحركت إدارة الرئيس "بوش"، بسرعة للوسائل التي قد تمكن الولايات المتحدة من تقليص قابليتها على التعرض لهجمات مفاجئة. من خلال إنشاء مكتب الأمن الداخلي: بمقتضى أمر رئاسي بتاريخ 8 تشرين الأول 2001، والمهمة الأساسية التي أوكلت له: تطوير إستراتيجية شاملة لحماية الولايات المتحدة من أية تهديد أو هجمات إرهابية، وتنسيق النشاطات جميعها المتعلقة بهذه المهمة مع السلطة التنفيذية[27]، فضلاً عن إنشاء مجلس للأمن الداخلي ليكون مسئولا عن إسداء النصح للرئيس في قضايا الأمن الداخلي كافة، ويعمل أيضاً على تنسيق جهود الوكالات والإدارات التنفيذية، وتطوير سياسات الأمن الداخلي وتنفيذها، يتكون هذا المجلس من الرئيس، ونائبي الرئيس، ووزير الخزانة، ووزير الدفاع، والمدعي العام (وزير العدل) ، ووزير الصحة والخدمات الإنسانية، ووزير النقل ، ومدير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، ومدير مكتب التحقيقات الفدرالية، فضلاً عن مساعد الرئيس لشؤون الأمن الداخلي، فضلاً عن أي مسئول يوجه له الرئيس الدعوة.[28]

وفي 25 تشرين الثاني 2002، وقع الرئيس بوش "قانون الأمن الداخلي"، الذي انشأ "وزارة الأمن الداخلي"، وأوكلت إلى هذه الوزارة مهمة تطوير إستراتيجية شاملة لحماية الولايات المتحدة من أية تهديدات أو هجمات إرهابية .فضلا عن إعادة هيكلة وزارة العدل ومكتب المباحث الفدرالية: لعبت وزارة العدل دوراً مهماً في حملة مكافحة الإرهاب برئاسة وزير العدل "جون اشكروفت" ، حتى أن البعض ذكر أن الرئيس الأمريكي يكافح الإرهاب في داخل الولايات المتحدة باستخدام وزارة العدل والحرب الخارجية باستخدام وزارة الدفاع.[29]

كما تم إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وامن الطيران والحاكم العسكري: وافق الكونغرس على عدد من القوانين لتأمين الجبهة الداخلية ضد الإرهاب، أهمها ما عرف باسم "القانون الوطني الأمريكي" لعام 2001، وتقدمت الإدارة بهذا المشروع بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بوقت قصير ووافق الكونغرس عليه بشكل سريع وبأغلبية كبيرة، ووقع عليه الرئيس الأمريكي في 2001/10/26، ليصبح قانوناً نافذاً من ذلك الحين.[30] تضمن هذا القانون العديد من المواد التي دعمت سلطات أجهزة الأمن الأمريكية في مواجهة الإرهاب.

وزاد التخصيص المالي لمتطلبات الأمن القومي، إذ عكست الميزانية التي وضعها الرئيس الأمريكي للعام 2003، الالتزام الكامل على تحقيق امن داخلي اكبر، إذ تم تخصيص مبلغ (37,7 بليون دولار) للأمن الداخلي بعد أن كان بحدود (19.5 بليون دولار) عام 2002، ويعكس هذا الرقم حجم الأولوية المعطاة للأمن الداخلي.

ثانياً:الوسائل السياسية والقانونية والدبلوماسية: وفي مقدمتها توظيف الأمم المتحدة وبشكل خاص لمجلس الأمن، إذ استطاعت الولايات المتحدة من خلال سيطرتها على مجلس الأمن تمرير المشاريع الأمريكية، بل ودفع الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإصدار قرارات مؤيدة ومساندة للسياسة الأمريكية. وهذا ما حصل بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، التي شكلت منعطفاً دولياً في تزايد الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه. فصدر على أثرها عن مجلس الأمن القرارين المرقمين 1368 بتاريخ 2001/9/12 والقرار 1373 في 2001/9/28 ، لإدانة الهجمات الإرهابية، ومنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية وتحريمها، وتجميد أموال الأشخاص الذين يقومون بنشاطات إرهابية، ومنع تقديم أنواع الدعم جميعها والإجراءات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية فانه حمل الدولة مسؤولية منع الأعمال الإرهابية وإلا فإنها تتحمل المسؤولية الناجمة عن ذلك، اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، وعدم توفير الملاذ الآمن للإرهابيين، ومنع تحركاتهم وتقديمهم للعدالة، وتبادل المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية، ومنح قرار مجلسي الأمن الدولي رقم 1373 حق الدفاع الشرعي.[31] ومن الواضح أن "حق الدفاع الشرعي " لا يتحقق إلا عندما تتعرض

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

الدولة للعدوان طبقاً للمادة (51) من الميثاق، وحددت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحالات التي يحق لدولة ما حق استخدام الدفاع الشرعي.[32] ولم يرد بينها الأعمال التي توصف بأنها إرهابية. وإذا كان القرار 1373 أجاز للولايات المتحدة، أن تتخذ الإجراءات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية، فانه حمل الدولة مسؤولية منع الأعمال الإرهابية، وإلا فإنها تتحمل المسؤولية الناجمة عن ذلك.

وبالمقابل عملت الولايات المتحدة على تفعيل خيارات سياسية أخرى، خارج نطاق المنظمة الدولية منها العمل على إقامة تحالفات دولية واسعة تحت قيادتها، لبناء قنوات تفاعل مسيطر عليها مع القوى الدولية الكبرى، والمؤثرة في النظام الدولي بقصد تكوين "تجمع قوى أو تحالف دولي" لمعاونتها على تنفيذ إستراتيجيتها العالمية للهيمنة.[33]

ثالثاً:الوسائل الاقتصادية: ونقصد بها أن تستخدم الدولة قوتها الاقتصادية المتمثلة بسيولتها النقدية والمالية، وحجم مشاركتها في التجارة الدولية، من اجل التأثير في حركة السياسية الخارجية لدولة أو لدول أخرى. وتعبر الوسيلة الاقتصادية عن نفسها من خلال المساعدات الخارجية، إذ يتم استخدام "منح المكافأة أو سحبها، كأساس ترغيب أو ترهيب، يهدف إلى دفع الدول المتلقية إلى تبني سلوك ينسجم مع أهداف الدول المانحة للمكافأة أو المساعدة".[34]

وتعول الولايات المتحدة على المساعدات الخارجية وتقديمها، كأداة مهمة تحقق بعض أهدافها، انطلاقاً من اعتبارين:

الأول: ويتضمن غناها وثروتها بعدها قوة اقتصادية كبرى مما يتيح لها تقديم مساعدات شتى، وللعديد من الدول دون أن يؤثر هذا كثيراً في مستواها الاقتصادي.[35]

الثاني: يتعلق بادراك الولايات المتحدة، لحاجة بعض الدول الماسة للمساعدة الخارجية مما يساعدها على استخدامها، كورقة ضغط على الدول المعنية، لدفعها نحو نهج سياسي معين.

ويمكن تحديد الوسائل الاقتصادية التي لجأت إليها الولايات المتحدة في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب بما يأتي:

1-الاستمرار في تقدم المساعدات المالية والاقتصادية لحلفائها الموجودين داخل المناطق الحاضنة للبؤر الإرهابية أو على مشارف مثل تركيا و"إسرائيل"، لضمان استمرار وقوفهم إلى جانبها في مكافحة الإرهاب، وتنفيذ أية سياسة تطلب منهم بهذا الشأن.

2-زيادة المساعدات المالية والاقتصادية لأصدقائها الموجودين في مناطق الإرهاب أو على مشارف مثل: (مصر والأردن وباكستان وأوزباكستان) بغية ضمان دخولهم في حملتها ضد الإرهاب، وتقديم أية معلومات قد تساعد على القبض عليهم. إذ قامت الولايات المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية عن باكستان قبل الحرب على أفغانستان وكانت هنالك قروض مالية قدمتها الولايات المتحدة للأردن قبل الحرب على العراق عام 2003، واستخدمت كذلك سياسة المعونات الخارجية للدول النامية كأحد الوسائل التي اتبعتها في تأمين جانبها في تلك الدول خلال الحرب ضد الإرهاب[36]. واقترحت الإدارة الأمريكية إنشاء صندوق مساعدة جديد يحمل اسم: "حساب تحدي الألفية الجديدة" (Millennium Challenge Account) وبمبلغ خمسة مليارات دولار خصوصاً للدول التي تخلو من الإرهاب وتدعم الديمقراطية في بلادها.

3-العقوبات الاقتصادية، تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام هذه الوسيلة ضد الدول التي ترعى الإرهاب سواء تم ذلك بشكل انفرادي أي بقرار صادر عن الولايات المتحدة، أو بقرار صادر عن إجماع دولي عبر الأمم المتحدة كما حصل في ليبيا. وفي تقرير لرابطة الصناعيين الأمريكيين، أن مئة دولة تأثرت بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية ومنها العراق وكوريا الشمالية، وإيران، وليبيا، وكوبا يوغسلافيا.[37]

رابعاً:الوسائل الثقافية والمعلوماتية: أصبحت الآليات الثقافية والإعلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، من أهم آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، إذ كان لوسائل الإعلام الدور في إبراز صورة العدو الجديد للحضارة الغربية المتمثل بـ"بالإرهاب الإسلامي" ما تدعي الولايات المتحدة، وأخذت تهيأ الأذهان والعقول والعواطف معاً، في عموم الغرب والعالم على أن المسلمين يكنون العداء والكراهية للحضارة الغربية عموماً والأمريكية بشكل خاص، وحاولت الوسائل الإعلامية إبراز قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفوقها العسكري والمعلومات، وقدرتها في القضاء على الإرهاب أينما

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

وجد، فهو الأكثر خطوة ليس على امن الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل انه يهدد الأمن والسلم الدوليين ككل.

ومن خلال هكذا تأثير دعائي ونفسي، تمكنت الإدارة الأمريكية من قيادة تحالف دولي توحي من خلاله للرأي العامل العالمي، أنها الدولة الأكثر حرصاً على أمن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي. ففي سياق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2002، تم التركيز على أهمية الأساليب الفكرية ـ الثقافية كسلاح أساس في الحرب على الإرهاب. إذ جاء في مقدمة الوثيقة التي تضمنت منطلقات وأهداف الإستراتيجية الأمريكية أن: "الولايات المتحدة هي وحدها المسئولة عن أمن العالم وحريته، وهي مصدر القيم الوحيد، ولذلك سنعمل على تسيير قيمنا في كل أرجاء العالم من خلال عملية تغيير واسعة المدى سياسية واقتصادية واجتماعية".[38]

وتشترك وكالة المخابرات الأمريكية CIA مع وسائل الإعلام والأمريكية، عبر دور كبير في إبراز فكرة "العدو الإرهابي"، إذ تتم هذه العملية من خلال التخطيط الدقيق لأجهزة المخابرات، والتنفيذ الناجح لبرنامج دعائي يعتمد التظليل وتمرير الأوهام والتبرير لسياسات الإدارة الأمريكية، موظفة في سبيل ذلك الشركات الإعلامية الأمريكية العلاقة ذات الكفاءات العالية، والكوادر المعدة علمياً للترويج إلى ما يرتكبه العدو من فضاعات لا يمكن السكوت عليها حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين.

وكان لوسائل الإعلام الأمريكية الدور القوي في خلق خطاب إعلامي ودعائي أمريكي مؤثر له صداه في أنحاء العالم كافة للترويج عن توجهات السياسة الأمريكية. وخاصةً فيما يتعلق بنشر الأخبار الغريبة عن العدو، لتشويه صورته أمام الرأي العام العالمي، من أجل إثارة مشاعر السخط، الأمر الذي يخلق حماساً "يخول الحكومة الأمريكية" اتخاذ قرارات تمكنها عبر وسائل ضغطها على هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن اتخاذ قرارات وصفت على أنها قرارات دولية صدرت عن إجماع دولي، كما حصل ضد العراق والسودان وأفغانستان ويوغسلافيا[39] ، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب أو امتلاك أسلحة دمار شامل.

خامساً: الوسائل العسكرية:تأخذ القوة العسكرية موقعاً متميزاً في الإستراتيجية الأمريكية العليا ، ليس فقط بسبب إدراك الولايات المتحدة للتأثير الذي تحدثه هذه القوة فحسب ، بل لأنها تمتلك اكبر ترسانة عسكرية في العالم حتى الوقت الراهن . ووجدت الإدارة الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ، أن لابد من إعادة نظر صريحة بالمبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة سواءً في السياسة الخارجية ، وتنظيم القوات المسلحة وقيادتها وعقيدة استخدام القوة فيها على وفق فهم محدد وهو : إن المخاطر التي تواجه الولايات المتحدة قد تغيرت مصادرها وطبيعتها ، فهي لم تعد موجهة من عدد محدد من الدول بل من مجموعات إرهابية دولية ودول تقدم لها التسهيلات وتدعمها ، كذلك من دول تمتلك أسلحة الدمار الشامل ، وأخرى تتزود أو مستعدة لإنتاجها . ولكي تتجنب الولايات المتحدة ضربة مشابهة لضربة الحادي عشر من أيلول ، فإنها سعت إلى تبني إستراتيجية وقائية ، تعتمد إطلاق ضربات وقائية ضد أعدائها المحتملين.[40]

مما يعني أن الوسائل الأمريكية لتنفيذ السياسة الخارجية كانت أكثر تنوعا ودهاء مما كانت عليه أيام الحرب الباردة.

الخاتمة

نخلص مما تقد إلى أن الرئاسة الأمريكية هي إحدى المؤسسات التي ابتدعها العقل الأمريكي لتحقيق معاني الحكومة الديمقراطية،وستظل محور ارتكاز بنية النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة على مر العصور.

والمبادئ التي كفلها الدستور الأمريكي قد ركزت في الممارسة العملية سلطات أضافية للرئيس ،استثمرها الرؤساء فيما وكأنها حقوق دستورية مكتسبة.

وإن سلطات الرئيس في الظروف الاستثنائية ليست سلطات محددة له فقط،يستخدمها بانفراد أو بمعزل عن باقي السلطات ولاسيما السلطة التنفيذية التي يترأسها،والسلطة التشريعية المراقبة لسلطاته،وإنما قد تكون ذات علاقة بالسياسة الخارجية عموما أولا وأخيرا،وان تلك العملية مع مركزية وأولوية سلطة الرئيس فإنها لاتتم من خلاله فقط وإنما من خلال المؤسسات كافة التي تشترك معه في صياغة السياسية الخارجية.

كما إن تفويض الرؤساء لسلطات استثنائية غالبا ما استند إليها،والمكون الفكري أحيانا كان المبرر لتلك السلطات كما في

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

حال دور المحافظين الجدد في تفويض الرئيس بوش الابن سلطات كبيرة غير محددة في الأزمات والحروب.

ونتيجة تعدد وتوافر وسائل القوة الأمريكية،فأن الوسائل الأمريكية لتنفيذ السياسة الخارجية كانت أكثر تنوعا ودهاء مما كانت عليه أيام الحرب الباردة،مما انعكس على مرونة زيادة سلطات الرؤساء الأمريكان باستمرار خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

فضلا عن ذلك يستمد دور الرئيس ، أهميته من نظرة الدستور إلي الرئيس وصلاحياته، وكذلك من خبرات المنصب التي تتراكم بمرور السنين، وكاستجابة للمتغيرات الدولية والمحلية في الولايات المتحدة نفسها.

الهوامش

[1] -قارن مع:داود مراد حسين،سلطات الرئيس الأمريكي،الأردن،مركز الكتاب الأكاديمي،ط1، 2006.

[2] -الديمقراطية الأمريكية:التاريخ والمرتكزات،مجموعة دراسات بعنوان"أوراق ديمقراطية"نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية،ترجمة:حسن عبد ربه،القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة،ط1، 2005، ص12-217.

[3] -تشارلز جونز،مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية،ترجمة:محمد أحمد السيد حرفوش،القاهرة،دار الشروق،ط1، 2010، ص12-33.

[4] - د. ودودة عبد الرحمن بدران (مترجم): "نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية"، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص218-219.

[5] -المصدر نفسه.

[6] - حسين شريف،مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط1، 1994.ص67

[7] -نقلا عن: د.مازن إسماعيل الرمضاني،السياسة الخارجية:دراسة نظرية،بغداد،دار الحكمة للطباعة،ط1، 1991.

[8] - موريس دوفرجيه،في الدكتاتورية،بيروت،دار عويدات،1992، ص22.

[9] -هارولد لاسكي،أصول السياسة،ج1،ترجمة:محمود فتحي عمر وإبراهيم لطيف عمر،القاهرة،دار المعرفة،د.ت،ص46-51.

[10] -علياء أحمد فرغلي الصحفي،السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا حقوق الإنسان،صوت القلم العربي،ط1، 2010،ص54.

[11] -د.محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية،القاهرة،مكتبة النهضة المصرية،ط1، 1998، ص24.

[12] -حسين شريف ،مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص34.

[13] -هادي قبيسي،السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية،بيروت،الدار العربية للعلوم،ط1، 2008،ص76-95.

[14] -تقرير البنك الدولي"التنمية في العالم2012"الأمم المتحدة،2013،ص188.

[15] - **تقرير البنك الدولي "التنمية في العالم 2007"**،الأمم المتحدة،2008،ص164.

[16] -وكالة نوفوسيتي الروسية للأنباء،14-2-2012.

[17] - نعوم تشومسكي ،الدولة المارقة ، حكم القوة في الشؤون الدولية ،ترجمة محمود على عيسى بيروت، دار الكتاب العربي و نينوى للدراسات والنشر ، ط1 ،2003،ص48.

[18] -كلايد برستوفتز،الدولة المارقة:الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية،ترجمة:فاضل جتكر،بيروت،شركة الحوار الثقافي،ط1، 2004، ص64.

[19] -جمال على زهران،ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة،القاهرة،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،ط1، 2005، ص76.

[20] -روبرت كيغان، الفردوس والقوة .. أميركا وأوروبا في النظام العالمي الجديد،لندن،أتلانتيك بوكس، ط1، 2003، ص38.

[21] - جون بيلامي فوستر وروبرت دبليو ماكشنسي ،الفيروس الأميركي .. فضح الإمبراطورية الأميركية،لندن،بلوتو برس،ط1، 2004.

[22] -فؤاد بطاينة،المشهد الأردني من أرث الثقافة إلى مفهوم الدولة،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط1، 2005، صص19-25.وكذلك: د.محمود شاكر سعيد ود.خالد بن عبد العزيز الحرفش،مفاهيم أمنية،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1، 2010،ص113.

[23] -جورج ف.كينان،الدبلوماسية الأمريكية،ترجمة :عبد الإله الملاح،بيروت،مطبعة الأهرام،ط1، 1988،ص35.

[24] - جان بودريار وآخرون ،ذهنية الإرهاب .. لماذا يقاتلون بموتهم؟ ،ترجمة: بسام حجار، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي،ط1، 2003، ص16-198.

[25] - تيري ميسان ،التضليل الشيطاني ،دمشق،دار الوطنية الجديدة ط1، 2002،ص58.

[26] - فل سكراتون ،ما وراء 11 سبتمبر (مختارات معارضة)،ترجمة: د . إبراهيم يحي الشهابي ،بيروت،الحوار الثقافي ، ط1، 2004، ص18.

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

[27] President Bush's speech on U.S.A Security. Remarks by the president in an Address to the Nation at the cross hall http://www.quardian. com.

[28] أيان انطوني وآخرون، النظام الأطلسي ــ أوربي والأمن العالمي، عن كتاب: التسلح ونزع السلاح، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص140.

[29] محمد مصطفى كامل، أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات ، القاهرة،مجلة السياسة الدولية، ع147، 2001، ص56.

[30] منار الشوربجي، الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بيروت،مجلة المستقبل العربي،ع285، 2002، ص10.

[31] انظر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373 الصادر في 2001/9/28 متوفر على شبكة المعلومات العالمية "الانترنيت" على الموقع الآتي: http://www.org/doc/UNDOC/55743/PDF.

[32] المادة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بتعريف العدوان.

[33] د. منعم العمار، الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجهة، دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص14.

[34] د. مازن الرمضاني، السياسية الخارجية ــ دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص46.

[35] لستر ثرو، المنتاطحون، ترجمة: د. محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص209.

[36] جيمس بيكر ووارن كريستوفر، الإرهاب وامن أمريكا: قراءة في التشخيص والعلاج، نقلاً عن : صحيفة الشرق الأوسط،ع9517، 2004/12/18.

[37] د. جمال مظلوم، الحروب الاقتصادية نظرة مستقبلية، القاهرة،مجلة السياسة الدولية، ع145،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص234.

[38] وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002، مصدر سبق ذكره، ص6.

[39] المصدر نفسه، ص173.

[40] عبد الحسين شعبان، عالم على الحافة، شبكة المعلومات العالمية، الانترنيت على الموقع الآتيت: http://www.alquds.co.uk/ 2002.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

1. أيان انطوني وآخرون، النظام الأطلسي ــ أوربي والأمن العالمي، عن كتاب: التسلح ونزع السلاح، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2005،
2. تشارلز جونز،مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية،ترجمة:محمد أحمد السيد حرفوش،القاهرة،دار الشروق،ط1، 2010
3. تيري ميسان ،التضليل الشيطاني ،دمشق،دار الوطنية الجديدة ط1، 2002،
4. جان بودريار وآخرون ،ذهنية الإرهاب .. لماذا يقاتلون بموتهم؟ ،ترجمة: بسام حجار، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي،ط1، 2003،
5. جمال على زهران،ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة،القاهرة،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،ط1، 2005،
6. جون بيلامي فوستر وروبرت دبليو ماكشنسي ،الفيروس الأميركي .. فضح الإمبراطورية الأميركية،لندن،بلوتو برس،ط1، 2004.
7. حسن عبد ربه. (مترجم) الديمقراطية الأمريكية:التاريخ والمرتكزات،مجموعة دراسات بعنوان"أوراق ديمقراطية"نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية،القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة،ط1، 2005
8. حسين شريف،مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط1، 1994.
9. داود مراد حسين،سلطات الرئيس الأمريكي،الأردن،مركز الكتاب الأكاديمي،ط1، 2006.
10. روبرت كيغان، الفردوس والقوة .. أميركا وأوروبا في النظام العالمي الجديد،لندن،أتلانتيك بوكس، ط1، 2003،
11. عبد الحسين شعبان، عالم على الحافة، شبكة المعلومات العالمية، الموقع الآتيت:

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

12. علياء أحمد فرغلي الصحفي،السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا حقوق الإنسان،صوت القلم العربي،ط1، 2010.
13. فل سكراتون ،ما وراء 11 سبتمبر (مختارات معارضة)،ترجمة: د .إبراهيم يحيى الشهابي ،بيروت،الحوار الثقافي ، ط1، 2004،
14. كلايد برستوفتز،الدولة المارقة:الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية،ترجمة:فاضل جتكر،بيروت،شركة الحوار الثقافي،ط1، 2004،.
15. لستر ثرو، المنتاطحون، ترجمة: د. محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996،
16. مازن إسماعيل الرمضاني،السياسة الخارجية:دراسة نظرية،بغداد،دار الحكمة للطباعة،ط1، 1991.
17. مازن الرمضاني، السياسية الخارجية . دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، 1991،
18. محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية،القاهرة،مكتبة النهضة المصرية،ط1، 1998.
19. موريس دوفرجيه،في الدكتاتورية،بيروت،دار عويدات،1992،
20. نعوم تشو مسكي ،الدولة المارقة ، حكم القوة في الشؤون الدولية ،ترجمة محمود على عيسى بيروت، دار الكتاب العربي و نينوى للدراسات والنشر ، ط1 ،2003،
21. هادي قبيسي،السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية،بيروت،الدار العربية للعلوم،ط1، 2008،
22. هارولد لاسكي،أصول السياسة،ج1،ترجمة:محمود فتحي عمر وإبراهيم لطيف عمر،القاهرة،دار المعرفة
23. ودودة عبد الرحمن بدران (مترجم): "نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية"، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 1991

ثانياً: المجلات والدوريات:

1- جمال مظلوم، الحروب الاقتصادية نظرة مستقبلية، القاهرة،مجلة السياسة الدولية، ع145،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001،
2- جيمس بيكر ووارن كريستوفر، الإرهاب وامن أمريكا: قراءة في التشخيص والعلاج، نقلاً عن : صحيفة الشرق الأوسط،ع9517، 2004/12/18.
3- محمد مصطفى كامل، أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات ، القاهرة،مجلة السياسة الدولية، ع147، 2001،
4- منار الشوربجي، الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بيروت،مجلة المستقبل العربي،ع285، 2002،
5- منعم العمار، الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجهة، دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002،
6- وكالة نوفوسيتي الروسية للأنباء،14-2-2012.

ثالثاً: الكتب الانكليزي:

1- President Bush's speech on U.S.A Security. Remarks by the president in an Address to the Nation at the cross hall http://www.quardian.com.

رابعاً: الاتفاقيات والقرارات:

1- اتفاقية الامم المتحدة
2- تقرير البنك الدولي "التنمية في العالم 2007"،الأمم المتحدة،2008،
3- تقرير البنك الدولي"التنمية في العالم2012"الأمم المتحدة،2013،
4- قرار مجلس الامن الدولي 1373
5- وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002،

خامساً: المواقع الالكترونية:

1- http://www.alquds.co.uk/ 2002

DOI:10.18018/URUK/019-12/2246-2263

-2 http://www.org/doc/UNDOC/55743/PDF.

Abstract:
The foreign policy of any country is based on considerations and guides its relations with other countries. Consequently, the behavioral performance of foreign policy includes a set of means, goals and objectives that play a decisive role.